

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

A/42/56
E/1987/7
11 December 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الاولى لعام ١٩٨٧

الجمعية العامة
الدورة الثانية والاربعون

الخبرة الوطنية في تعزيز الحركة التعاونية

تقرير الامين العام

المحتويات

الفقرات الصفحة

٢	٨ - ١ مقدمة	اولا -
		دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية	ثانيا -
٧	١١ - ٩ الشاملة ولاسيما في المناطق الريفية	
		دور المنظمات الزراعية ومنظمات الادخار والحرف اليدوية وغيرها من انواع المنظمات التعاونية في انتاج وتسويق واستهلاك الاغذية والملح والخدمات المتعلقة بها	ثالثا -
٨	٢٠ - ١٢	رابعا -
		دور المنظمات التعاونية وذات النمط التعاوني في تعزيز التنمية في المناطق الحضرية	
١٢	٢٨ - ٢١	خامسا -
		مشاركة الجميع في التعاونيات ، بمن فيهم النساء والشباب والمعوقون والمسنون	
١٥	٤١ - ٢٩	

المحتويات (تابع)

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٥	٢٣ - ٢١	ألف - المرأة
١٧	٢٥ - ٢٤	باء - الشباب
١٨	٢٩ - ٢٦	جيم - المعوقون
١٩	٤١ - ٤٠	دال - المسنون
		سادس - مشاركة الفلاحين في التعاونيات بمن فيهم الفلاحون
٢٠	٤٤ - ٤٢	المعلمون
٢١	٥٢ - ٤٥	سابع - دور ومدى الدعم الحكومي في تشجيع التعاونيات
		ثامن - البرامج التدريبية والتعليمية الرامية الى زيادة
		فعالية التعاونيات وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات
٢٢	٥٦ - ٥٢	أعضائها
		تاسع - المعموبات التي تواجهها البلدان في إنشاء وتطوير
		التعاونيات والخبرات المكتسبة في تدليل هذه
٢٥	٦١ - ٥٧	المعموبات
		عاشرا - التقدم المحرز في مجال تعزيز أنشطة التعامل المباشر
٢٧	٦٨ - ٦٢	بين حركة وأخرى
		حادي عشر - التقدم المحرز في تشجيع الانضمام الى عضوية
٢٩	٧٠ - ٦٩	التعاونيات وتعزيز نموها
٣٠	٧١	ثاني عشر - النتائج

أولا - مقدمة

١ - في القرار ٢٢/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥ ، رجا المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الامين العام أن يعد ، بالتشاور مع الدول الاعضاء ومع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية ، تقريراً شاملاً عن الخبرة الوطنية في تعزيز الحركة التعاونية ، مولياً اهتماماً خاصاً الى جملة أمور منها دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة ، ولاسيما في المناطق الريفية ، ودور التعاونيات الزراعية وتعاونيات الادخار ، وتعاونيات الحرف اليدوية وغيرها من أنواع المنظمات التعاونية في مجال انتاج الاغذية والسلع والخدمات المتعلقة بها وتسويقها واستهلاكها ، ودور المنظمات التعاونية والمنظمات شبه التعاونية في تعزيز تنمية المناطق الحضرية ، ومشاركة جميع فئات الشعب ، بمن فيهم النساء والشباب والمعوقون والمسنون ، في التعاونيات ، ومشاركة الفلاحين ، بمن في ذلك الفلاحون المعتمدون في التعاونيات ، ودور المساندة الحكومية ومداها في تعزيز التعاونيات ، والبرامج التدريبية والتعليمية الرامية إلى تعزيز فاعلية التعاونيات وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات أعضائها ، والصعوبات التي تواجهها البلدان في مجال انشاء التعاونيات وتنميتها وخبرتها في تذليل تلك الصعوبات ، والتقدم المحرز في تدعيم أنشطة الانتقال "من حركة الى أخرى" ، والتقدم المحرز في تشجيع الانضمام الى عضوية التعاونيات وتشجيع نموها . كما رجا فيه من الامين العام أن يقدم التقرير ، عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين .

٢ - ويقدم هذا التقرير استعراضاً وتحليلاً للمواضيع المذكورة أعلاه . وهو يستند جزئياً الى المعلومات الواردة استجابة لمذكرة شفوية ارسلت الى الدول الاعضاء* .

* عند وضع هذا التقرير في صورته النهائية ، كانت قد وردت ردود من ٢٣ دولة من الدول الاعضاء هي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، افغانستان ، اكوادور ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، باكستان ، البرتغال ، بلغاريا ، بنن ، بوركينا فاسو ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، رواندا ، زامبيا ، السلفادور ، العراق ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، فنلندا ، قطر ، كولومبيا ، ليسوتو ، مصر ، المكسيك ، نيكاراغوا ، هنغاريا (يتبع)

وفضلا عن ذلك ، يعتمد التقرير على استعراض للمنشورات الحديثة التي تتناول التعاونيات ويستفيد من المعلومات المقدمة من المنظمات غير الحكومية المعنية . وتمشيا مع التقرير السابق عن هذا الموضوع (A/40/78-E/1985/10) ، يقدم هذا التقرير تحليلا لمختلف أنشطة التعاونيات وتأثيرها على البيئة الاقتصادية والاجتماعية المباشرة ؛ على أنه يبحث بمزيد من التعمق في العلاقة بين التعاونيات والمرأة والشباب والمعوقين والمسنين . وبسبب آثار الانتكاس الذي طال أمده والتغيرات التي طرأت على السياسات العامة المتبعة في بلدان كثيرة تجاه القطاع الخاص ، أولي اهتمام خاص لتحليل دور ومدى الأنشطة الحكومية في تشجيع التعاونيات .

٣ - ومازالت التوصية رقم ١٢٧ الصادرة عن منظمة العمل الدولية تمثل مكا صحيحا لتعريف طبيعة التعاونيات ودورها : فهي جمعيات تضم اشخاصا انضموا طواعية معا لتحقيق غايات مشتركة عن طريق تكوين منظمة مستقلة تدار بطريقة ديمقراطية . وقد برهنت المنظمات التعاونية والمنظمات شبه التعاونية على قدرتها على تعبئة جهود اعداد كبيرة من الاشخاص الذين يزاولون نشاطا اقتصاديا ومن الاشخاص الذين اضطروا الى العيش على هامش المجتمع بسبب الفقر او السن او الجنس . وتوجد ادلة مقنعة على ان التعاونيات قد قامت بالكثير من اجل ايجاد العمالة وتعزيز القدرة الانتاجية والمالية للبلدان كما اثبتت قدرتها على تقديم الخدمات الاساسية . وتواصل التعاونيات القيام بدور هام في الكثير من البلدان الحامية والبلدان المتقدمة النمو في القطاع الزراعي ، ولاسيما في انتاج وتسويق الاغذية والمحاصيل النقدية .

٤ - وتوضح البيانات التي جمعها الحلف التعاوني الدولي أنه في عام ١٩٨٥ كان هناك ٦٥٦ ٧٤٠ جمعية تعاونية منتسبة يبلغ مجموع اعضائها ٥٠٠ مليون رجل وامرأة . وتعمل هذه المنظمات المنشأة في ٧٢ بلدا في ميادين الأنشطة الزراعية والاستهلاكية والائتمانية والأنشطة المتعلقة بمصادر الاسماك والسكان والصناعة وطائفة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الاخرى . ويتركز عدد يربو قليلا على نصف الاعضاء (٢٥٨ مليوناً) في الجمعيات الاستهلاكية والائتمانية ومن بين ٦٥٦ ٧٤٠ جمعية ، يعمل ما يربو

(الخاشية * تابع)

هولندا ، اليونان . ووردت تعليقات ومدخلات من ثلاث وكالات متخصصة هي : منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ؛ ومن ثلاث منظمات دولية غير حكومية هي : الحلف التعاوني الدولي ، والاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين ، والمجلس العالمي للتعاونيات الائتمانية .

قليلا عن الثلث (٢٤,٦ في المائة) في ميدان الزراعة ، وما يزيد على الربع (٢٧,٦ في المائة) في ميدان الائتمان . ومن بين التعاونيات القائمة في البلدان النامية ، يوجد ٨٠ في المائة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ و ١٠ في المائة في افريقيا ، والباقي موزع بالتساوي بين امريكا اللاتينية والشرق الاوسط .

٥ - ولا تعني عالمية التعاونيات وجود درجة كبيرة من التماثل في الأنشطة . ففي بعض البلدان يوجد تركيز شديد على التعاون الاستهلاكي ، بينما تسيطر التعاونيات الإنتاجية أو الائتمانية في بلدان أخرى . ويسهل ، من عدة جوانب هامة ، وضع قائمة بالعوامل التي تؤدي إلى التباين فيما بين مختلف الحركات التعاونية ، ومن بينها بصفة خاصة اثر عمليات التعاونيات على الاقتصاد الوطني ، وطبيعة هيكلها الداخلي وعملياتها ، وايدولوجيتها وعلاقتها بالسلطات العامة . ولا يكشف استعراض الخبرات الوطنية هذه الاختلافات فحسب بل يبين وجود عدد كبير من أوجه التشابه أيضا . وتوجد تعاونيات مزدهرة في بلدان الاقتصادات المخططة مركزيا وبلدان الاقتصادات السوقية على حد سواء . ومن الواضح بالمثل أن التعاونيات في كلا النظامين الاجتماعيين - الاقتصاديين لم تكن بمنأى عن آثار النمو الاقتصادي البطيء ومشاكل اقتصادية أخرى ولاسيما في المجال الزراعي . وفي البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معا ، يشغل كاهل التعاونيات الزراعية عبء الديون كما تواجه مشاكل شديدة فيما يتعلق بصافي الإيراد النقدي ناجمة عن انخفاض اسعار الأغذية وفي بعض الحالات عن عدم قدرة مجالس التسويق على سداد المدفوعات في حينها . وتتأثر التعاونيات ، شأنها شأن الأشكال الأخرى من المؤسسات ، تأثرا مباشرا بالسياسات الحكومية وبالنظام الذي تعمل في ظله . وعلى سبيل المثال ، لا يمكن لأحسن التعاونيات إدارة أن تتوقع أن تظل قادرة على البقاء ماليا إذا أبقت الحكومة على اسعار منتجاتها منخفضة بصورة مطعنة ، لصالح فئات معينة من المجتمع ، دون أن تتحكم في التكاليف . ولا يمكن للتعاونيات أن تتوقع أن تحرز تقدما كبيرا في مجال ادماج المرأة والمعوقين والشباب في المجتمع إذا كانت قوانين البلد تبدي اهتماما ضئيلا بالنهوض بهذه الفئات السكانية . وكذلك فمن غير المرجح أن تتمتع التعاونيات بحرية كافية في إدارة منظماتها بأسلوب ديمقراطي في مجتمع لا يؤيد المبادئ الديمقراطية بصفة عامة . فالتعاونيات ليست جزرا منعزلة في المجتمع لا تتأثر بالاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة التي تشكل حياة المواطنين العاديين .

٦ - وقد ظهرت أشكال مختلفة من المنظمات التي تقوم على الاعتماد على الذات في كثير من البلدان النامية . وبالرغم من تمييزها ببعض خصائص التعاونيات فإنها ليست

تعاونيات كاملة بالمعنى الرسمي . وليس من المستغرب ان يطلق عليها "المنظمات السابقة للتعاونيات" وهذه التسمية في حد ذاتها توحي بأن المنظمة في طريقها الى التخلص من سماتها غير التعاونية كي تصبح تعاونية على النحو المعرف في التشريع الوطني ذي الصلة . بيد ان هذه ليست دائما هي الحال . ففي بعض الحالات يكون نمو قطاع التعاون غير الرسمي استجابة قوامها التكيف مع اوجه القصور في القطاع التعاوني . وتسود الاخلاقيات التي تشدد على المشاركة هذه المجموعات التي تؤكد بصورة تقليدية على الاعتماد على الذات والتعاقد .

٧ - وتطرح مشاركة المجموعات المنخفضة الدخل ذات الاصول الثابتة الضئيلة ، إن وجدت ، من قبيل الارض والمستوى المحدود من التعليم ومعرفة القراءة والكتابة مشاكل خاصة للمنظمات السابقة للتعاونيات . وتؤكد هذه المنظمات ، بالضرورة ، على توفير حد ادنى من المساهمات في أسهم رأس المال والمسؤولية الجماعية عن الائتمان والمشاركة من خلال مدخلات العمل . ويشير انخفاض مستوى التعليم ومعرفة القراءة والكتابة لدى الاعضاء الى ان افضل خدمة تؤدي لمصالح هذه المجموعات هي الحد من حجمها بغية عدم اثقالها بنظام اداري معقد ومن اجل تشجيع الانشطة التي تتمشى مع حاجات الاعضاء . وهذا يفسر ، على سبيل المثال ، نمو منظمات غير رسمية شبيهة بالتعاونيات تعمل في مخازن البذور ووطن الحبوب في بلدان السهل الناطقة بالفرنسية . ومن مزايا هذه الجماعات غير الرسمية انها متاملة الجذور في المجتمع المحلي ، كما انها تلبي بوضوح الاحتياجات المحلية المباشرة . وتشمل مثالبها الضعف المالي المتأصل والصعوبات التي تواجهها في الحصول على الائتمان وغيره من المدخلات والمشكلة ذات الصلة المتمثلة في عدم وضوح المركز القانوني مما يعرقل الترتيبات التعاقدية .

٨ - وقد أدت الاعداد الكبيرة والمتزايدة من فقراء الريف والحضر الى تشكيل أنماط متنوعة من المنظمات الشعبية . وفي معظم الحالات ، ظهرت هذه المجموعات من خلال مبادرات السكان المحليين او بدعم من المنظمات الوطنية والدولية لان البرامج القائمة غير كافية لتلبية احتياجات الاشخاص ذوي الدخل المنخفض في الحصول على الوظائف والارض والائتمان . وفي معظم الاحيان ترفض المؤسسات المالية ، في القطاع العام او الخاص على السواء ، العمل في المناطق الريفية بسبب وجود فرص افضل في أماكن اخرى او لارتفاع التكاليف الادارية في تلك المناطق . وتلتزم الامم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة بتشجيع تنمية هذه المنظمات الشعبية .

ثانيا - دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية
الشاملة ولا سيما في المناطق الريفية

٩ - وتبين الأرقام التي جمعها الحلف التعاوني الدولي أن عدد أعضاء التعاونيات الاستهلاكية والمصارف وشركات التأمين التعاونية الموجودة أساسا في المناطق الحضرية ، أكبر من عدد أعضاء التعاونيات في المناطق الريفية . غير أن للتعاونيات في المناطق الريفية مكانة بارزة في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وارتباطها الوثيق بالحياة الزراعية والريفية جعل منها شكلا منطقيا من أشكال التنظيم الرامي الى تعزيز التنمية . وبرز هذا الاتجاه بصورة خاصة في فترة ما بعد الاستقلال في آسيا وأنحاء عدة من افريقيا ، حيث رأى واضعو السياسة العامة أن التعاونية تمثل مؤسسة اجتماعية ملائمة للمساعدة على تنفيذ الإصلاح الزراعي ، وتشجيع انتاج الأغذية وتسويقها ، وتعزيز توزيع الدخل والثروة على نحو أكثر انصافا . وفي كولومبيا حيث انصبّ اهتمام الحكومة مؤخرا على اعطاء الاولوية للمناطق الريفية ، قدم الدعم للتعاونيات كوسيلة للنهوض بطائفة عريضة من المشاريع الزراعية ومشاريع موائد الاسماك والنقل والتعليم على أساس تعاوني . وفي باكستان تنشط الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات في استخدام التعاونيات في تنفيذ مختلف البرامج الانمائية في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ، لا سيما في المناطق الريفية . وتقدم طريقة "اناند" في التنمية التعاونية في الهند نموذجا لما يمكن تحقيقه عن طريق العمل التعاوني في مجال تسويق الحليب وغيره من منتجات الالبان من المناطق الريفية النائية الى المراكز الحضرية . وفي جنوب شرقي نيجيريا ، أثبتت الجمعيات التعاونية أنها ذات قيمة في المساعدة في تنفيذ خطط الحكومة الرامية الى حفز انتاج زيت النخيل . وفي مصر ، حيث تعتبر التعاونيات الزراعية أهم التنظيمات التعاونية ، يوجد ٥ ٠٠٠ جمعية تعاونية زراعية متعددة الأغراض تشمل جميع قرى البلد .

١٠ - وفي البلدان الاشتراكية ، تشكل التعاونيات جزءا لا يتجزأ من المجتمع وتؤدي دورا رئيسيا في تعزيز التنمية الزراعية والريفية . وفي تشيكوسلوفاكيا ، تفلح التعاونيات الزراعية ٦٥ في المائة من الاراضي الصالحة للزراعة ويُعزى اليها ٧٠ في المائة من مجموع الانتاج الزراعي . ويمكن تقديم أرقام مماثلة بل أعلى فيما يتعلق بجمهورية ألمانيا الديمقراطية وبلدان اشتراكية أخرى . إلا أن التعاونيات في هذه البلدان لا تؤدي فقط الوظائف الزراعية المتعددة بل وتغطي مجموعة أوسع من الأنشطة .

١١ - وهناك أدلة أكيدة على أن التعاونيات تشكل مؤسسة لا تقدر بثمن للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق توزيع أكثر انصافاً للدخل . إلا أن سجلها في هذا المجال لا ينطوي على النجاح وحده ، فهناك حالات عديدة ثبت فيها فشل التعاونيات وعدم قدرتها على أن تحدث في التنمية التأثير الذي توقعته منها حكومات عدة . وليس غريباً أن يكون انعدام النجاح ناجماً عن العديد من العوامل ، ليس أقلها سوء إدارة وتخطيط الأنشطة التعاونية وعدم تقديم الدولة للدعم في الوقت المناسب أو القيود التي تفرضها السلطات الحكومية والتي تحد من الاستقلالية التعاونية ومن الطابع الديمقراطي للتنظيم .

ثالثاً - دور المنظمات الزراعية ومنظمات الادخار والحرف
اليديوية وغيرها من أنواع المنظمات التعاونية
في إنتاج وتسويق واستهلاك الأغذية والسلع
والخدمات المتمثلة بها

١٢ - إن حالة الزراعة والأغذية أبعد من أن تكون مرضية ، ولا تزال الانتاجية والنواتج الزراعية منخفضة في العديد من البلدان ، في حين يقل استهلاك الأغذية عن الاحتياجات الدنيا لجزء كبير من سكان العالم . ويشوب الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية وترتيبات التسويق المحلي النقص في عدة نواح هامة . وفي الوقت الحاضر ، أدت مجموعة من العوامل المتمثلة من جهة بالسياسات الزراعية والتجارية ومن جهة أخرى بالاضطراب الاقتصادي العالمية العامة إلى حدوث كساد في الأسواق الدولية إذ خفضت الأسعار وأثرت بشدة على دخل المزارعين وعلى ربحية الزراعة في العديد من البلدان . وفي البلدان المتقدمة النمو ، التي تعد تاريخياً من المصدرين الرئيسيين للمنتجات الزراعية ، يعاني المزارعون من مشاكل حادة في صافي الإيراد النقدي ومن حالات الإفلاس المتزايدة ، مما يجبر أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة على التخلي عنها . ولم تسلم التعاونيات الزراعية من الآثار السيئة للتدهور العام في الزراعة . ونتيجة لذلك ، تواجه التعاونيات في كثير من البلدان صعوبات مالية خطيرة . وتسود أوضاع مماثلة في العديد من البلدان النامية . وخصص المؤتمر العام السابع والعشرون للاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين ، المعقد في بون في نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٨٦ ، قسطاً كبيراً من اهتمامه لدراسة محنة المزارعين والتعاونيات الزراعية .

١٣ - وفي عدد كبير من البلدان النامية ، لا سيما في أفريقيا ، تتمثل المشكلة غالباً في نقص الأغذية على نطاق واسع . واجتمعت آثار الجفاف وتدهور البيئة وسياسات

التسكير الحكومية والاضطرابات الاهلية لتعميق الانتاج الزراعي في العديد من البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، ولم ينم الانتاج الغذائي في افريقيا خلال العقد الماضي الا بنسبة ١,٧ في المائة سنويا ، في حين بلغ متوسط النمو السكاني ٢,٨ في المائة . والنتيجة الكئيبة هي أن ما يوازي ثلث مجموع السكان في افريقيا ، أي ما يقارب ١٥٠ مليون نسمة ، يعاني أو يواجه خطر سوء التغذية والجوع بل والمجاعة الحقيقية في بعض المناطق . وحتى في البلدان التي حققت الاكتفاء الذاتي في الأغذية ، ولا سيما الهند ، مازال سوء التغذية منتشرا بدرجة كبيرة بين الفقراء ولا سيما الفلاحين الذين لا يملكون أرضا والعمال الريفيين والاسر الحضرية ذات الدخل المنخفض . ويتمثل التحدي الذي تواجهه الحكومات والمجتمعات في هذه البلدان في زيادة الانتاج الغذائي وتحقيق توزيع أكثر انصافا لما يتم انتاجه ، ولا سيما فيما بين الفئات السكانية الأكثر حرمانا . وهذه مهام أخذت التعاونيات على عاتقها الاضطلاع بها وحققت في ذلك درجات متفاوتة من النجاح .

١٤ - وفي العديد من البلدان ، تضرب الحركة التعاونية جذورها في الكفاح الذي يقوده منذ الازل صغار المزارعين ، والفلاحون الذين لا يملكون أرضا في سبيل الحصول على قروض بأسعار فائدة معقولة . وتم تأسيس التعاونيات الائتمانية في الهند في عام ١٩٠٤ لتحقيق هذا الهدف وللحد من سلطة مقرضي الاموال . وعملية تعبئة المدخرات وتوفير الائتمان ، وهي أمر ذو أهمية قصوى بالنسبة لنجاح الزراعة ، تمثل وظيفة بإمكان التعاونيات الاضطلاع بها وغالبا ما تؤديها أداء جيدا . والمثال النمطي على ذلك الاهتمام الشديد الذي توليه الحركة التعاونية في كولومبيا لتشجيع المدخرات والائتمان .

١٥ - وتشكل الاتحادات الائتمانية مؤسسة أثبتت جدارتها في مساعدة المزارعين والتعاونيين في تعبئة الموارد المالية المحلية . وهي تتألف من أشخاص يعملون معا على ادخار المال وتقديم القروض بعضهم الى البعض بأسعار فائدة معقولة . وهذه الاتحادات تعاونيات مالية ، لا تستهدف الربح ، يملكها ويديرها أعضاؤها ، وتجزئها وتشرف عليها السلطات ذات العلاقة . واستنادا الى بيانات المجلس الدولي للاتحادات الائتمانية ، كان هناك في أواخر سنة ١٩٨٥ في البلدان النامية وحدها ما يزيد على ٨٠٠ ١٨ اتحاد ائتماني تضم أكثر من ٦,٦ مليون عضو جمعوا مدخرات قيمتها ٢٠٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة في افريقيا ، و ٩٤٨ من ملايين دولارات الولايات المتحدة في آسيا ، و ٢٧٠ من ملايين دولارات الولايات المتحدة في منطقة البحر الكاريبي ، و ٤٥٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة في امريكا اللاتينية . وأظهرت

الاتحادات الائتمانية فعاليتها فيما يتعلق بتشجيع الفقراء ، لا سيما في المناطق الريفية ، على الادخار . ويدل سجل انجازاتها مرة أخرى على ان فقراء الريف قادرون على الادخار . وقد استخدمت القروض التي منحتها هذه المؤسسات المالية في أغراض الانتاج والتعليم والصحة والطوارئ . ومثال ذلك أن اتحاد امريكا اللاتينية للاتحادات الائتمانية قدم للأعضاء في الاتحادات الائتمانية التابعة له قروضا تزيد قيمتها على ٥٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة لاقامة مشاريع صغيرة ولتحسين المنازل وللانتاج الزراعي خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٥ . وبصورة عامة ، فإن للاتحادات الائتمانية فسي البلدان النامية سجلا حافلا في تشجيع الناس ، لا سيما الفقراء ، على الادخار .

١٦ - وفي بعض البلدان ، تعتبر خدمات التعاونيات الاستهلاكية جزءا من وظائف التعاونيات الريفية المتعددة الأغراض . فالاشتراك في تجارة الجملة او التجزئة يمكن ان يوفر للتعاونيات فرما طيبة لزيادة المبيعات والربحية - وفي الوقت نفسه ، يوفر للمستهلكين شبكة توزيع اضافية لجلب المنتجات الغذائية الى الاسواق . وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، شأن شأن بلدان اشتراكية اخرى ، تحتل التعاونيات الاستهلاكية مكانا هاما في الحركة التعاونية وتوفر جزءا كبيرا من الاغذية المتاحة للجمهور . وفي العراق ، ينشط اتحاد التعاونيات الاستهلاكية ، المؤلف من جمعيات تعاونية ، في نشر الوعي التعاوني وحماية مصالح المستهلكين . والاتحاد عضو مؤسس في اتحاد التعاونيات العربية ، الذي يعمل بنشاط في تعزيز الحركة التعاونية العربية .

١٧ - وإلى جانب تعزيز بيع المنتجات الغذائية ، تقوم التعاونيات الاستهلاكية بدور اجتماعي مفيد بتوفير معيار يمكن ان تقاس في ضوءه الاسعار والخدمات في القطاعين الخاص والحكومي . ففي الحالات التي تكون فيها الاسعار ناجمة عن الكفاءة المتولدة من وفورات الحجم أو الادارة الرفيعة ، يكون الجمهور هو المستفيد بلا منازع . أما انخفاض الاسعار المتأتي من الائتمانات الميسرة او الاعفاءات الضريبية او أي شكل آخر من أشكال الدعم ، فهو أمر قد يشير التساؤل . وفي الحالات التي تكون فيها هذه الممارسات جزءا من سياسات راسخة تتبعها الحكومة لدعم الحركة التعاونية ، يتحمل المجتمع كله جزءا من التكلفة الحقيقية لما تقوم التعاونيات بهيئة . وعندما تفقد التعاونيات الاستهلاكية التي تحصل على الدعم هذه الامتيازات الخاصة ، تصبح أشد ضعفا أمام قوى السوق وتتعرض لخطر تصفية أعمالها .

١٨ - ويختلف مدى اشتراك التعاونيات في المراحل الرئيسية الثلاث لدورة انتاج الاغذية - الانتاج ، والتسويق ، والاستهلاك - اختلافا كبيرا من بلد لآخر . ففي النظم الاقتصادية المخططة مركزيا ، تقوم التعاونيات بدور بارز في جميع المراحل الثلاث . وفي اغلبيية البلدان الاخرى ، تقل اهمية التعاونيات في مرحلة الانتاج المباشر للاغذية لكنها تشارك مشاركة رئيسية في تسويق ملعة او اكثر من السلع الاساسية او بنود او اكثر من بنود الاغذية . بيد أن تعاونيات الامداد المنتشرة في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء تؤدي وظيفة بالغة الاهمية في مجال امداد المزارعين بالاسمدة والبذور وغير ذلك من المدخلات بأسعار منخفضة .

١٩ - وهناك دلائل على أن الحكومات أصبحت أكثر استجابة لاحتياجات زراع الاغذية في عدة بلدان نامية وذلك بزيادة أسعار المحاصيل الغذائية وتحسين معدلات التبادل التجاري بين المناطق الريفية والحضرية لصالح المزارعين . وهناك ، في بعض البلدان ، علامات ملحوظة تشير أن الدور التنظيمي الذي تؤديه الحكومة في القطاع الزراعي/الريفي اضحى أكثر تواضعا . فلم تعد الاسعار خاضعة لرقابة شديدة ويجري تيسير شروط التسويق . وفي نيجيريا ، قررت الحكومة عام ١٩٨٦ إلغاء جميع مجالس تسويق السلع الاساسية . وفي ظل النظام الجديد ، سيتمتع كل من التعاونيات والمزارعين الافراد والشركات بالاستقلال الى حد كبير في بيع وشراء منتجاتهم .

٢٠ - ويرتبط الانتاج والتسويق الزراعيان ارتباطا وثيقا بتحضير الاغذية الذي يعتبر خطوة هامة نحو تعزيز التنمية لانه يؤدي الى القيمة المضافة ، ويولد العمالة ويزيد العائد الصافي من صادرات الاغذية . ويشجع وجود تعاونيات تحضير الاغذية في عدد كبير من البلدان النامية الاكثر تنميا - بما في ذلك الأرجنتين والبرازيل والهند . ففي الهند ، حدث توسع ملحوظ للتعاونيات في مجال تحضير وتسويق الحليب والسكر والبذور الزيتية . وعلى الصعيد الدولي ، كرمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) جهودا كبيرة لتشجيع صناعات تحضير الاغذية . وقد درس اجتماع دورة المشاورات الثانية المتعلقة بصناعة تحضير الاغذية الذي نظمته اليونيدو في كوبنهاغن ، في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ ، دور التعاونيات في التقدم نحو التنمية المتكاملة لصناعة تحضير الاغذية . وقد أبرز الاجتماع أهمية تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان .

رابعا - دور المنظمات التعاونية وذات النمط
التعاوني في تعزيز التنمية في
المناطق الحضرية

٢١ - يبين الدور الذي تقوم به التعاونيات في مجال تحضير الاغذية المركز الهام الذي تحتله في القطاع الصناعي فضلا عن امكاناتها الاكبر في مجال تعزيز التنمية في المناطق الحضرية . وتشكل التعاونيات الحضرية بالفعل جزءا كبيرا من الحركة التعاونية ككل من حيث العضوية وحجم الاعمال وعدد الافراد الذين تخدمهم . ويأتي على رأس هذه التعاونيات التعاونيات الاستهلاكية والائتمانية والادخارية والسكنائية والتأمينية . فضلا عن ذلك ، ونتيجة لاستمرار البطالة في المناطق الحضرية ، أخذت التعاونيات الصناعية او العمالية تظهر في عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، بما فيها اسبانيا وجمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية . وتشهد هذه التعاونيات معدل نمو منقطع النظير في تاريخ التعاونيات الصناعية . ووفقا لتقرير صدر مؤخرا عن لجنة تابعة للبرلمان الاوروبي^(١) ، فقد انبثق معظم التعاونيات الصناعية الجديدة في إيطاليا وجمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة عن مشاريع تجارية واجهت صعوبات شديدة .

٢٢ - وفي بعض البلدان النامية ، توجد علامات على بروز الاهتمام بتحييد التعاونيات والمنظمات ذات النمط التعاوني كاسلوب لمعالجة المشاكل المستمرة المتمثلة في البطالة ، وعدم كفاية الاسكان ، ونقص الاغذية ، وتزايد تكلفة الاغذية . وقد أدى النمو السريع لسكان المناطق الحضرية في جميع البلدان النامية الى زيادة ضرورة ابتكار تنظيمات اجتماعية ملائمة لمعالجة هذه المشاكل وما يتصل بها . وتملك التعاونيات الصناعية ذات القاعدة الحضرية إمكانية كبيرة لتوليد العمالة لعمال كان من المحتمل أن يظلوا عاطلين لولا ذلك . وتدل التجربة المكتسبة في جمهورية تنزانيا المتحدة ، على سبيل المثال على أن الاستثمار المطلوب لتحقيق العمالة لعامل واحد في إحدى التعاونيات أقل من الاستثمار المطلوب في مشروع تجاري عادي . وفي نيكاراغوا ، تشكل التعاونيات الانتاجية الصغيرة ٣٠ في المائة من مجموع العمالة الصناعية .

٢٣ - وعلى الرغم من النجاح الكبير الذي حققته التعاونيات في توليد العمالة في المناطق الحضرية ، فإنها لم تحقق بعد امكاناتها الكاملة من أجل العمل بمثابة هيكل تنظيمي لتعزيز التنمية الاقتصادية على نطاق واسع . وما فتئت حركة موندراغون

التعاونية في اقليم الباسك باسبانيا تشكل نموذجا لا تستطيع اغلب الحركات التعاونية ذات القاعدة الحضرية التطلع الى تحقيقه ، ناهيك بمحاكاته . ويرجع هذا الى اسباب عديدة ومعقدة ، ويتعلق جزئيا بعدم وجود اخلاقيات تعاونية في المناطق الحضرية ، وهي حالة تكمن جذورها في افتقار الجمهور الى الوعي والى فهم طبيعة التعاونيات . فعلا خلاف المناطق الريفية ، حيث ولد الاحساس العميق بالعزلة مشاعر العون الذاتي والمساعدة المتبادلة ، تنعدم النزعة الى الانشطة ذات الاشكال التعاونية في المناطق الحضرية حيث يعاني الناس غالبا من شعور عميق بالغربة عن المؤسسات الاجتماعية . ويجري عكس مسار هذا الاتجاه جزئيا في المدن في بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي مثل فرنسا والمملكة المتحدة ، حيث يبدي العمال استعدادا اكبر لاستخدام النموذج التعاوني في إنشاء صناعات صغيرة او إنقاذ الصناعات المهددة بالافلاس .

٢٤ - بيد أن التعاونيات ذات القاعدة الحضرية ، لاسيما التعاونيات الصناعية ، لن تحقق تقدما كبيرا دون مساعدة من الحكومة او من مصادر خارجية . وتعتبر هذه المعونة ضرورية ، على الاقل في فترة بداية المشروع التجاري ، لان العديد من التعاونيات الصناعية يحتاج الى مصادر تكميلية لرأس المال ، والادارة المدربة ، والعمال المهرة ، ومعرفة بظروف السوق . وكما هو الحال بالنسبة للتعاونيات الريفية ، فلا بد من توفر الادارة الكفؤة لانجاح تعاونيات الانتاج الصناعي ، وهذه النقطة بحثت باستفاضة في دراسة نموذجية اطلق بها الحلف التعاوني الدولي لصالح المؤتمر المعني بالامكانات الاقتصادية والاجتماعية للتعاونيات الصناعية في البلدان النامية ، الذي عقد في أروشا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، في شباط/فبراير ١٩٨٢ . ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن الافتقار الى القدرة الادارية كثيرا ما يكون السبب الكامن وراء الصعوبات التي تواجهها التعاونيات الصناعية وليس الافتقار الى رأس المال .

٢٥ - ومن الناحية المثالية ، ينبغي للتعاونيات ان تعبئ رأس المال من الاحتياطي السنوي المشترك . وهذا أمر يعمب تحقيقه حيث أن التعاونيات درجت على التعامل مع الاعضاء باقل تكلفة ممكنة بدلا من تحقيق الربح . ومع ذلك توجد في بلدان عديدة تشريعات تقتضي من التعاونيات أن تنفع جزءا من فائضها السنوي في حساب احتياطي . ومن الممارسات المتبعة في البلدان الاسكندنافية أن تقوم التعاونيات بتكوين الاحتياطي باصدار أسهم للاعضاء من فائضها السنوي ، ويكون ذلك ، عادة ، بنسبة تعامل الاعضاء مع الخدمات التي توفرها الجمعيات التعاونية . وتلقى هذه الممارسة قبولا في عدد من البلدان النامية .

٢٦ - وينبغي للتعاونيات الصناعية أن تولي اهتماما شديدا للجينية التي تبتدع بها بعض التعاونيات الزراعية اساليب جديدة لجمع رأس المال . ونظرا الى ان تلك التعاونيات لا تتمتع عموما بفرص الوصول الى أسواق رأس المال والسندات ، فقد استنبت عدد كبير منها آليات بديلة لجمع رأس المال تضمنت بيع أسهم رأس المال الى المؤسسات والحكومات وبيع السندات الى الاعضاء . وتأتي أموال المؤسسات عادة من المصارف التعاونية المنشأة لدعم التعاونيات . ولم يعد من الغريب أن تقوم المصادر الخارجية او الحكومات بتوفير هذه الاموال ، لكن أضحى من المألوف بصورة متزايدة أن توفر هذه الاموال من المدخرات . وقد ترتب على ذلك ان اصبحت المصارف التعاونية في عدد من البلدان مستقلة تماما عن الحكومة ، ومعتمدة كل الاعتماد على التعاونيات وأعضاء التعاونيات .

٢٧ - وفي ضوء الصعوبات الحقيقية التي تواجهها التعاونيات في جمع رأس المال ، تستطيع الحكومات أن تكون مصدرا لهذه الاموال ضمن شروط معينة . ويمكن أن تُقدم المعونة في شكل قروض أو ائتمانات ، ولكن ينبغي عدم تشجيع تقديم المنح إلا في حالات استعمالها لأغراض محددة بوضوح ، تتسم بطابع عام أو تتعلق بأنشطة ترويجية أو تربوية . ووفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في التوصية رقم ١٢٧ لمنظمة العمل الدولية ، ينبغي أن تعزز هذه المساعدة مصالح التعاونيات واستقلالها ، وينبغي أن توضع بصورة تشجع استلام المبادرة وبذل الجهود من جانب أعضاء التعاونيات عوضا عن الحلول محلها .

٢٨ - ويمكن للحكومات أيضا أن تدرس النهج الجديدة أو المبتكرة التي من شأنها مساعدة التعاونيات على جمع رأس المال اللازم . وكما هو الحال الآن في مصر وفي جمهورية تنزانيا المتحدة ، يمكن تشجيع المصارف الزراعية أو الإنمائية العامة على تقديم القروض الى التعاونيات بشروط تجتذب المزارعين الفقراء والمزارعين الايسر حالا . فكثيرا ما يُحرم المزارعون الفقراء من الائتمانات لافتقارهم للضمانات الكافية ، مما يرغمهم على الاقتراض بفائدة مرتفعة من مقرضي الاموال . ويمكن للحكومات والهيئات العامة أن تشكل مصدرا تقتصر منه التعاونيات التي ترغب في توظيف استثمارات كبيرة . وقد ظهرت بالتدريج سندات بأسعار فائدة ثابتة وبجداول للسداد كمصدر منتظم للدين الطويل الاجل في بلدان مختلفة مابين الهند والولايات المتحدة الامريكية حيث تتمتع قابليتها للتسويق لشكل من أشكال الدعم الحكومي . ويشكل هذا واحدا من أكثر مصادر التمويل الجديدة مدعاة للنجاح ، وإن كان لا يحتاج عامة إلا للتعاونيات الراسخة الاساس التي اثبتت درجة ملائمتها ، تتحول تدريجيا لنهج

مصدرا لرأس المال اللازم للتعاونيات . وينبغي أن يكون وضع نظام مستقل لتمويل التعاونيات تملكه وتديره التعاونيات - أحد أهداف الجهود المبذولة للتنمية . ومن الجدير بالذكر أن هذه المصارف التعاونية المستقلة موجودة تقريبا في كل بلد حقق سجلا ناجحا من نمو التعاونيات وتطورها .

خامسا - مشاركة الجميع في التعاونيات ، بمن فيهم
النساء والشباب والمعوقون والمسنون

٢٩ - العضوية المفتوحة هي المبدأ الأساسي من مبادئ روتشديل المتعلقة بالتعاون . ويتخذ هذا المبدأ طابعا قانونيا في عدد كبير جدا من البلدان التي تعلن أن عضوية التعاونيات مفتوحة لكل فرد . ولكن هناك في العادة فرقا كبيرا بين القانون والواقع فكثيرا ما تكون التعاونيات غير حريصة على فتح أبوابها للنساء والشباب والمعوقين والمسنين . وقد ورد في دراسة لمنظمة الأغذية العالمية أن "... المرأة ، باستثناء حالات قليلة ، لا تحظى بتمثيل كاف في التعاونيات الزراعية وخاصة في العالم الثالث" ^(٣) وترسم الفروع التالية صورة محدودة عن المسائل المتعلقة بمشاركة المرأة والشباب والمعوقين والمسنين في التعاونيات .

الف - المرأة

٣٠ - أدى عقد الأمم المتحدة للمرأة إلى زيادة الوعي العام بالدور الهام الذي تقوم به المرأة في المجتمع ، وبالقيدود التي تحول دون اشتراكها تاما قائما على المساواة في انشطته . إن استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ، المعتمدة في المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم (نيروبي ١٥ - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥) ، تتضمن التعاونيات كشكل من اشكال التنظيم التي تستطيع أن تقوم بدور أساسي في إدماج المرأة المحرومة الحضرية والريفية ضمن مسار للتنمية . وقد قطعت المرأة ، في بعض النواحي الهامة ، أشواطا واسعة وإن كانت محدودة ، نحو التوصل إلى الاندماج الكامل في التعاونيات بصورة تعكس عدد النساء في المجتمع وأهميتهن ، وهذه هي أكثر الحالات شيوعا في البلدان المتقدمة ولكنها واردة في عدد من البلدان النامية أيضا .

٣١ - ويشكل اشتراك المرأة في التعاونيات وما في حكمها من المنظمات في البلدان النامية صورة مختلطة . فبالرغم من أن مستوى الاشتراك منخفض بصورة عامة ، فإن الوضع

يختلف من منطقة نامية الى أخرى . وهناك اتجاه الى تمثيل النساء بصورة واسعة فسي حركات تعاونيات المستهلكين ولكن عددهن أقل بكثير في التعاونيات الزراعية . وتوجد التعاونيات النسائية في بعض البلدان ذات القيم التقليدية القوية التي تتمسك بها قطاعات مختلفة من السكان ، إذ يوجد في بنغلاديش حركة قوية لتعاونيات النساء ، تركز الكثير من أعمالها لانتاج الصناعات اليدوية وتسويقها . وفي الجمهورية العربية السورية ، يحترم مبدأ فتح باب العضوية بصورة عامة باستثناء بعض الجمعيات التي تقتصر على النساء ولاسيما تعاونيات خدمات الأسرة . وتشجع الممارسة الشائعة بوجه عام إقامة التعاونيات المختلفة بين الجنسين . ومن الأمثلة النموذجية على هذا النوع تعاونيات أناند للالبان في الهند حيث تعمل النساء الى جانب الرجال ومن الجدير بالذكر ميل المرأة الى أن تمثل على نطاق واسع في تعاونيات المستهلكين وتعاونيات الائتمان . وفي افريقيا تشترك المرأة اشتراكا فعالا في تعاونيات الادخار والتعاونيات الائتمانية ولاشك في أن هذا نتيجة لدور النساء الرئيسي في اسواق التجزئة .

٢٢ - وبالرغم من المكاسب الكبيرة التي حققتها المرأة عبر السنين فهي لا تزال بعيدة عن مراكز التأثير في حركة التعاونيات في معظم البلدان . وتشكل النساء عادة نسبة صغيرة في التعاونيات الزراعية والعديد من التعاونيات الموجودة في الاماكن الحضرية . وحتى عند تواجد أعداد كبيرة من النساء في التعاونيات ، كثيرا ما تكون إدارتها من امتيازات الرجال . وهذه الممارسات ليست نتيجة للصدفة وإنما هي متصلة في أنظمة حيازة الاراضي وفي السياسات المستقرة في منح القروض من المصارف . وكثيرا ما ترتبط العضوية في التعاونيات الزراعية في العديد من البلدان بامتلاك الاراضي أو القدرة على ضمان الائتمانات . وهذه الحلقة المفرغة فعالة في استبعاد المرأة من عضوية التعاونيات بسبب عجزها عن ضمان امتلاك الاراضي ، وبالتالي حرمانها من حقها في ضمان الائتمانات . وحتى في الحالات التي لا توجد فيها عوائق قانونية ، تلعب المبادئ والتقاليد دورا لا يقل فعالية عن دور القوانين في إغلاق أبواب التعاونيات أمام المرأة . ففي العديد من البلدان عندما ينضم رب الأسرة الى تعاونية ما ينتفع سائر أفراد الأسرة من الخدمات التي تقدمها المنظمة ، ونتيجة لذلك فقلما تصبح المرأة عضوا رسميا في التعاونية .

٢٣ - وتوفر التعاونيات النسائية بعض المزايا من حيث سيطرة النساء على المنظمة ورسم سياستها واتخاذ القرارات اليومية التي تنظم تشغيلها . ولكن إنشاء التعاونيات النسائية المستقلة لا يشكل المنهج الوحيد إزاء إدماج المرأة في حركة التعاونيات ، إذ لا تزال التعاونيات المتكاملة أو المختلطة هي أكثر أنواع التعاونيات شيوعا ،

وباستثناء الظروف الخاصة التي تتطلب إنشاء تعاونيات نسائية مستقلة ، ينبغي أن تعتبر النموذج المفضل لها . وفي هذا السياق ، يجدر ذكر الدرامة الاستقصائية الدولية التي أجرتها منظمة العمل الدولية عن ادماج المرأة في التعاونيات .

باء - الشباب

٢٤ - يمثل ادماج الشباب في المجتمع تحديا رئيسيا للحكومات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء . ففي البلدان المتقدمة النمو تزيد معدلات البطالة بين الشباب في المدى العمري من ١٥ الى ٢٥ سنة عن المتوسط الوطني للبطالة . وغالبا ما تكون البطالة اخطر بكثير في البلدان النامية حيث لا يزال الشباب الذي يشكل بصورة عامة نصف مجموع السكان ، يتحمل عبئا ثقيلًا غير متكافئ من الاعباء الناجمة عن الانتكاس وعلى الرغم من أن التعاونيات لا يمكن أن تكون بلسما شافيا للقضاء على البطالة بين الشباب ، إلا أنها تحفل بإمكانية توفير فرص عمل مربحة للعديد من الشباب .

٢٥ - ان اجتذاب الشباب واثرائهم في التعاونيات من مهمات الحركة التعاونية والحكومة على حد سواء . ويمكن للأخيرة أن تفعل الكثير للتوعية بالتعاونيات وبالمهمات المختلفة التي تؤديها . وفي العديد من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو لا يتلقى الطلاب سوى قدر ضئيل من التعليم أو التدريب ، اذا اتبعا أصاما ، عن التعاونيات وعن الفرص التي تتيحها لتلبية احتياجات الشعب فيما يتعلق بالعمالة والاسكان والائتمان والخدمات الاجتماعية والالعاب الرياضية . وتخف كثيرا حدة هذه المشكلة في البلدان الاشتراكية والبلدان الاسكندنافية وبعض البلدان الاخرى التي تحظى فيها التعاونيات بتقاليد محترمة منذ امد بعيد وتشكل جزءا لا يتجزأ من نسيج الاقتصاد الوطني . وتقع على عاتق التعاونيات نفسها مسؤولية رئيسية في اجتذاب الشباب الي حياتها التنظيمية . ويمكنها أداء ذلك عن طريق اتاحة أنشطة وبرامج تفيد الشباب . وتقدم التجربة البولندية لتشجيع الشباب على الانضمام الى التعاونيات بعض المبادئ التوجيهية للبلدان الاخرى . اذ توجد في بولندا أشكال متعددة من المنظمات التعاونية التي تجتذب عددا كبيرا من الشباب . وقد نظم الحلف التعاوني الدولي والمجلس التعاوني الاعلى في بولندا مؤتمرا في وارسو في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ في اطار السنة الدولية للشباب عني بموضوع عام هو "الشباب وفكرة التعاون في عالم متغير" . واستكشف المؤتمر الذي حضره ٧٠ شابا من أعضاء المنظمات التعاونية التي يضمها الحلف التعاوني الدولي ، سبل تعزيز فكرة التعاون فيما بين الشباب ولاسيما في

البلدان النامية ، وطرق استجابة التعاونيات للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الشباب .

جيم - المعوقون

٣٦ - ان اهداف برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ، الذي اعتمدته الجمعية العامة بتاريخ ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ (القرار ٥٢/٢٧) ، هي تعزيز التدابير الفعالة للوقاية من العجز ، وإعادة التأهيل ، وتحقيق هدف "المشاركة الكاملة" للمعوقين في الحياة الاجتماعية والتنمية ، و "المساواة" (انظر A/37/351/Add.1 و Add.1/Corr.1 ، المرفق ، الفرع الثامن) . وضمن هذا الاطار ينبغي للمرء أن ينظر الى دور التعاونيات فيما يتصل بالمعوقين . ويذكر برنامج العمل العالمي للتعاونيات بصورة خاصة بوصفها نوعا من التنظيم الذي يستطيع أن يعين في تحقيق ادماج المعوقين في العمالة المفتوحة .

٣٧ - وقد اثبتت التعاونيات أنها تستطيع أن تؤدي دورا مفيدا في مساعدة المعوقين في الحصول على وظائف وتلقي القروض والحصول على مساكن وعلى الخدمات الاجتماعية اللازمة . إلا أن هذه الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمعوقين الذين يمثلون نحو ١٠ في المائة من سكان العالم تفوق قدرة أغلب الحكومات والمؤسسات الخاصة على تلبيتها . وفي عدد كبير من البلدان تقوم التعاونيات التي أنشأها المعوقون بتقديم المساعدة ، بطريقة متواضعة ، في تلبية هذه الاحتياجات . وقد ذاع قدر كبير من المعلومات الجديدة بشأن عمل تعاونيات المعوقين وتنظيمها بعد أن صدر في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ المنشور المعنون "تعاونيات المعوقين : دليل لتعزيزها وتنظيمها" (٣) .

٣٨ - ويتعين انشاء تعاونيات للمعوقين في البلدان النامية في افريقيا وآسيا والشرق الاوسط وأمريكا اللاتينية . وعموما فإن عضوية هذه الفئات لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع المعوقين الذين يعانون من البطالة . ومن بين المشاكل التي تواجهها تعاونيات المعوقين نقص رأس المال ، وقصور التدريب للإدارة ، والاسواق المحدودة وعدم كفاية الدعم الحكومي . أما عدد تعاونيات المعوقين في أوروبا الغربية فهو محدود للغاية ولا يشترك فيها سوى عدد ضئيل من العمال . ولكن ثمة تطورين حدثا مؤخرا ليشكلا حافزا على تشكيل هذه التعاونيات . ويتصل أحد هذين التطورين بأوجه قصور معينة في البرامج الحكومية للرفاه ، أما الآخر فهو تعاقد

الاهتمام المتزايد بتعاونيات العمال التي ينشئها العمال المتعطلون . ومما لا شك فيه أن عدد التجمعات التعاونية للمعوقين أكبر بكثير مما يمتد ، حيث أن العديد منها غير مسجلة بوصفها تعاونيات ، بل بوصفها جمعيات .

٣٩ - على أن تعاونيات المعوقين أكثر تطورا بكثير في اقتصادات أوروبا الشرقية المخططة مركزيا ، وأن كانت أهميتها الاقتصادية محدودة حتى في هذه البلدان ، مع استثناءات واضحة في بولندا وتشيكوسلوفاكيا وربما بلغاريا . ففي تشيكوسلوفاكيا يعطى المعوقون في بعض الحالات أولوية في قبول انضمامهم للتعاونيات العادية . "وتعاونيات العجزة" البولندية (وهو مصطلح يستخدم على نطاق واسع في أوروبا الشرقية) هي أشمل تعاونيات هذا النوع في المنطقة وفي العالم^(٤) . ويتمثل هدفها الأساسي في توفير عمالة منتجة وإعادة التأهيل والتدريب المهني الشاملين ، إلى جانب التعليم وإعادة التأهيل الاجتماعي لكافة فئات المعوقين .

دال - المسنون

٤٠ - لم يول ، حتى وقتنا الحاضر سوى اهتمام ضئيل للغاية بالتعاونيات فيما يتعلق بالمسائل التي تشغل كبار السن . وتكتسب هذه المسألة مزيدا من الأهمية نتيجة لارتفاع العمر الوسيط لأعضاء التعاونيات وللسكان بوجه عام في البلدان المتقدمة النمو . كما أن البلدان النامية هي الأخرى فيها أعداد كبيرة متزايدة من كبار السن . وسوف تتطلب احتياجات هذه الفئة من السكان ، تدريجيا ، نصيبا متزايدا من ميزانية الدولة من الخدمات الاجتماعية .

٤١ - ولا يكاد يشور الشك في أن التعاونيات تستطيع أن تؤدي خدمات مفيدة لأعضائها المسنين . ففي الجمهورية الديمقراطية الألمانية يتمتع أعضاء التعاونيات الذين ما عادوا يستطيعون العمل لأسباب التقدم في السن أو العجز ، بالمزايا والخدمات مثلما يتمتع بها جميع العاملين الآخرين . وفي أوروبا الغربية ، ينسحب الأعضاء بصورة عامة من التعاونيات الزراعية ، عند بلوغهم من التقاعد فيتلقون عند ذلك حمتهم المتراكمة زمنيا في رأس المال وستجري اللجنة المشتركة لتشجيع مساعدة التعاونيات ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة دراسة في القريب العاجل لاكتساب تفهم أوضح للدور غير المحدد نسبيا للتعاونيات في ميدان المسنين . وقد أسهم صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للشيوخوخة بمبلغ ٣٧ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل الدراسة .

سادسا - مشاركة الفلاحين في التعاونيات بهم فيهم
الفلاحون المعتمدون

٤٢ - من المحتمل أن يؤدي تزايد الضغط السكاني على الأرض إلى زيادة عدد الفلاحين المعتمدين الذين لا يملكون أرضا . ويتضح هذا الاتجاه على وجه الخصوص في جنوب آسيا وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية ، كما بدا في الظهور الآن في منطقة جنوبي الصحراء في إفريقيا حيث يستمر النمو السكاني السريع بخطى حثيثة . ويمكن أن يسهم تشجيع السكان على إقامة تعاونيات حرفية وإسكانية واستهلاكية وتعاونيات للدواجن وغيرها من أنواع التعاونيات في تقليل الاعتماد على الأرض وتنويع الاقتصاد في إطار هذه العملية . وفي الصين ، حيث تشجع الحكومة غير الأكفاء من صغار الملاك على التخلي عن قطع الأرض الصغيرة التي يملكونها ، يمكن أن تؤدي تعاونيات العمال دورا فعالا في امتصاص جزء من فائض العمل هذا .

٤٣ - وشمة أدلة كثيرة ، ولكن مع استثناءات قليلة نسبيا ، على أن المنظمات التعاونية في معظم البلدان النامية لا تنضم حتى الآن ، أو تخدم الغالبية العظمى من فقراء الريف الذين يتألفون من الفلاحين والعمال الذين لا يملكون أرضا وغيرهم من الفئات المحرومة . بل إنه من المألوف ألا تكون الفئات السكانية ، ولا سيما تلك التي لا تمتلك أرضا مؤهلة للانضمام إلى عضوية التعاونيات لعدم امتلاكها ضمانا كافية لتأهيلها للحصول على قروض . والأكثر من ذلك فعادة ما تتدفق مزايا عضوية التعاونيات على سكان الريف الأكثر غنى الذين يسيطرون في الغالب على عمليات اتخاذ القرار التي تؤثر على تخصيص موارد المنظمة . ومن المألوف أن تتجه التعاونيات في العديد من البلدان النامية إلى إظهار وتعزيز الهياكل الاجتماعية الراسخة في المجتمع الريفي . وعلى العكس فقد أصبحت التعاونيات في بعض البلدان عوامل للتغيير الاجتماعي وساعدت في إحداث تحول في الانتاج الزراعي وعمليات التسويق .

٤٤ - وتوضح حالة نيبال كيف يمكن للحكومات أن تعيد توجيه التطور التعاوني لصالح صغار المزارعين . وكانت نقطة الانطلاق لهذه المشاركة هي القرار الذي اتخذته الحكومة بتعريف الفقر استنادا إلى حجم الحيازات و/أو الدخل . وتمشيا مع هذا النهج ، منحت الحكومة تشريعا يضمن تمكن الأعضاء الأكثر فقرا في التعاونيات من المشاركة في عمليات اتخاذ القرار فيها . كما أدخلت ، بموجب قانون اتخذ عام ١٩٨١ ، ثلثي المقاعد في مجالس إدارات التعاونيات الأولية ، للفلاحين وصغار المزارعين . وشمة طريقة أخرى لمساعدة صغار المزارعين وهي ضمان توجيه الجزء الأكبر من القروض المتاحة إليهم .

وقد اقترحت منظمة الأغذية والزراعة تخصيص ٨٠ في المائة من مجموع القروض التي تمنحها التعاونيات الأولية لصفار المزارعين .

سابعاً - دور ومدى الدعم الحكومي في تشجيع التعاونيات

٤٥ - من المقبول عامة أنه ينبغي للحكومات أن تقدم المعونة لتشمل التعاونيات ، طالما لا يهدد ذلك استقلال وحرية عمل هذه المنظمات . ويتمشى هذا الأمر مع توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٢٧ بأن تقدم الحكومات إلى التعاونيات دعماً ذا طبيعة اقتصادية ، أو مالية ، أو تقنية ، أو تشريعية أو بأي شكل آخر ، بشرط ألا يمس ذلك استقلالها . والاساس المنطقي وراء هذه الفلسفة واضح جداً ، وهو أنه يتعين على الحكومات أن تقوم بدور مشروع في مساعدة التعاونيات ، غير أنه ينبغي لها ألا تفعل ذلك بطريقة تنجم عنها تبعية يمكن أن تقوض طابع التعاونيات المستقل والديمقراطي .

٤٦ - وفي البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد المخطط مركزياً ، وفي أغلبية البلدان النامية ، عُرِزَت معونة الحكومة للتعاونيات لتصبح مسألة مبدأ أساسي . وتتخذ المعونة أشكالاً متنوعة ، وتشمل امتيازات ضريبية ، واثماناً مدعوماً ، والفناء الرسوم الجمركية على الواردات ، وبرامج التدريب والتعليم ، وبيع المعدات الرأسمالية ، والمواد الخام ، والأراضي ، بأسعار تفضيلية . وفي بلغاريا ، تختص الدولة بالحركة التعاونية ، التي تكلفها الدولة ، بدور رئيسي في التنمية الزراعية . ويجوز ذكر أمثلة مشابهة انطلاقاً من خبرة الحركة التعاونية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وهنغاريا ، وغيرها من البلدان الاشتراكية لأوروبا الشرقية ، حيث تقدم الدولة مساعدة مادية بدرجات مختلفة . وتشير الاتجاهات الحالية في هذه البلدان إلى أن الروابط القائمة بين الدولة والتعاونيات لن تتغير ، وأنه يمكن لحركة التعاونيات أن تستمر في اللجوء إلى الحكومات للحصول على الدعم في مواصلة انشطتها المفيدة اقتصادياً والمرغوبة اجتماعياً . وفي الولايات المتحدة وكندا ، تقوم الحكومتان بدور تمييزي إزاء التعاونيات من حيث التشريع ، والتنظيم والمالية .

٤٧ - وعلى عكس ذلك ، ظهرت التعاونيات في أوروبا الغربية نتيجة لنشاط الحركات الشعبية وليس عن طريق الدولة . فحركة التعاونيات في السويد وفرنسا والمملكة المتحدة وغيرها من بلدان أوروبا الغربية نمت داخل تقليد راسخ من الاستقلال والتطوع والجهود الذاتية ، وهي تقاليد لا تزال قائمة حتى اليوم . وهذا لا يعني أن الدولة

محايدة أو أنها لا تعبأ بالتعاونيات . فالحكومات تشجع بصورة عامة نموها وتطورها .
ففي المملكة المتحدة مثلا ، شجعت الحكومة نمو التعاونيات في مجالي الامكان
والزراعة ، ومانعت تعاونيات العمال الانتاجية . ويعتبر النوع الاخير من
التعاونيات ، في عدد من البلدان الاوروبية ، ذا إمكانية أكبر لاستيعاب بعض العاطلين
عن العمل في المدن ، وإيجاد فرص عمل جديدة في الصناعات الصغيرة .

٤٨ - ومن المعترف به عامة ان للحكومات ، في البلدان النامية ، دورا ضروريا
ومفيدا يجب ان تقوم به في مجال تعزيز الحركة التعاونية . وتدين هذه الحركة
بوجودها ذاته لدعم الحكومات في بلدان عديدة . فلولا توفر الاعانات الحكومية ،
وبرامج التدريب ، والدعم التشريعي ، فضلا عن موظفي الادارة في حالات عديدة ، لقل ما
يمكن ان تنجزه الحركة التعاونية ، في بلدان عديدة ، من واقع جهودها وحدها .

٤٩ - وفي حين ان صحة هذا التعميم معترف بها عامة ، إلا انه يمح أيضا أن الدعم
والرقابة الحكوميين لم يكونا نعمة خالصة . ففي عدد من البلدان ، تتمتع الحكومة
بسلطة تعيين وفصل المسؤولين في مجلس إدارة الجمعية التعاونية ، وبذلك ، فإنها
تنسف طابعها المستقل والديمقراطي الذي يمثل الصفة المميزة ذاتها للمؤسسة
التعاونية . وفي هذه الحالات ، لم يفقد أعضاء التعاونية الرقابة على تسيير المنظمة
فحسب ، بل كثيرا ما يطلب اليهم الخضوع لرقابة الحكومة فيما يتعلق بانتاج وتسعير
وتسويق منتجاتها . ويعوض هذا الامر الى حد ما بالاثمنات المدعومة والتكاليف
المخفضة لمخرجات أخرى تقلل من وطأة الحصول على أسعار اقل من الاسعار المعمول بها
في السوق . غير انه كثيرا ما يؤدي الاثر المركب الناجم عن رقابة الحكومة على
التسيير وسياسات التسعير التمييزية الى إضعاف استقلال وديمقراطية التعاونية ،
وينسف الاسس الاقتصادية للحركة التعاونية .

٥٠ - وفي ضوء الاتجاهات التي تشهدها بلدان عديدة حاليا نحو تخفيف رقابة الحكومة
على الاقتصاد والسماح للسوق بتحديد الاسعار ، تدعو الضرورة لاعادة تقييم دور الحكومة
في شؤون التعاونيات . وفي حين انه لن تبلغ بلدان عديدة ما بلغته فنلندا في مجال
الفاء جميع أشكال المشاركة الحكومية في التعاونيات ودعمها لها (وقد باتت تخضع الان
لنفس القواعد التي تنظم المؤسسات الخاصة) ، تتشكك بلدان أخرى في سلامة السياسات
الحالية التي تقدم اعانات الى التعاونيات وتضع رقابة مكثفة على عملياتها .

٥١ - واصبحت تعاونيات عديدة تعتمد اعتمادا مفرطا على برامج الدعم الحكومي التي
يؤدي الغاؤها الى تأثير سلبي في عمليات التعاونيات . وهذا امر غير مرغوب فيه فسي

حالات عديدة ، ان لم يكن في أغلب الحالات . فمن المهم للمشروعة للحكومة ان توفر برامج التدريب والتعليم ، وان توفر للتعاونيات ، في اطار ظروف معينة ، معونة مالية لا تؤدي الى الاعتماد على السلطات الحكومية . والحاجة الى تقديم مثل هذه المعونة لازمة بوجه الخصوص عندما تقوم التعاونيات بخدمات عامة قد يتعين على الدولة ان توفرها لو لم توفرها التعاونيات . فعدم مساعدتها في هذه الظروف يؤدي الى اعاقبتها ازاء المنافسين من القطاع الخاص ، وهم اقل إكتراشا بالاشارة الاجتماعية أو الوطنية لاعمالهم . وفي الازمة الاقتصادية الحالية ، التي تخطر فيها الحكومات في بلدان عديدة الى اغلاق شركات عامة أو بيعها لمصالح خاصة ، تتاح فرص متزايدة لاجلال تعاونيات العمال محل شركات يملكها القطاع الخاص . وقد وافقت حكومة بوليفيا مؤخرا ، إذ واجهتها مشاكل خطيرة في صناعة التعدين التي تملكها الدولة ، على تأجير تسعة مناجم لتعاونيات عمالية ، وفي هذه الظروف ، التي تشجع فيها العمالة ، لا يبدو من غير المعقول ان يوفر قدر من الدعم لهذه التعاونيات .

٥٢ - ونظرا الى الشواغل الجديدة ، التي تواجه التعاونيات فضلا عن الفرص المتاحة لها ، يولى المزيد من العناية على الصعيدين الوطني والدولي لاعادة النظر في دور الحكومة في الحركة التعاونية . ومنظم الامم المتحدة دورة دراسية في موسكو في ايار/مايو ١٩٨٧ مكرمة لموضوع دور الحكومة في تعزيز الحركة التعاونية ، سيذكر لها ممثلو الحكومات والحركات التعاونية من ٢٤ بلدا ناميا .

ثامنا- البرامج التدريبية والتعليمية

الرامية الى زيادة فعالية

التعاونيات وجعلها أكثر استجابة

لاحتياجات أعضائها

٥٣ - يختلف مصطلحا "التدريب" و "التعليم" اختلافا واضحا من حيث الطبيعة والهدف ، وإن كانا كثيرا ما يستخدمان معا . فالبرامج التدريبية ترمي الى مساعدة أعضاء التعاونيات على رفع مستوى أدائهم وتعزيز حوافزهم على العمل ويتناول هذا التدريب طائفة كبيرة من المهمات ، تتراوح بين أنشطة اتخاذ القرارات في قاعة المجلس والعمليات التي يقوم بها التعاونيون في الميدان او الحلقة التدريبية أو المكتب . أما البرامج التعليمية فيتمثل هدفها الرئيسي في تعليم أعضاء التعاونيات الحاليين وأعضائها المرتقبين مبادئ التعاون وما يترتب على العضوية من حقوق ومسؤوليات .

٥٤- والفئة الرئيسية المستهدفة ببرامج التعليم والتدريب هي في آن معا التعاونيون وموظفو الحكومة المسؤولون عن أنشطة التعاونيات . ولا يكون هناك عادة مصدر واحد لهذه البرامج ، ضمن الجهات التي تقدم برامج التعليم والتدريب المدارس ومعاهد التدريب التابعة للدولة والمنظمات التعاونية والهيئات الحكومية . وكثيرا ما توفر وزارات الدولة ، بمساعدة المنظمات الدولية أو الهيئات الاقليمية ، التمويل لهذه الدورات أو تتيح لها المرافق . وفي غيانا ، تعقد رابطة اتحاد التعاونيات ، وهي الاتحاد الوطني للتعاونيات الائتمانية ، بانتظام حلقات دراسية وتتلقى المساعدة من وزارة التعاونيات ومن اتحاد الكاريبي للتعاونيات الائتمانية . وتقدم منظمات دولية غير حكومية ، مثل التحالف التعاوني الدولي والمجلس العالمي للاتحادات الائتمانية والاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين ، دورات تدريبية لرفع مستوى المهارات في مختلف أنواع الأنشطة التعاونية . وبرنامج الارشاد بشأن مواد التعليم التعاوني التابع للتحالف التعاوني الدولي والذي يموله المركز التعاوني في السويد هو من المحاولات القليلة المنظمة للتركيز على وضع مناهج ومواد للوفاء بها لاءضاء التعاونيات وأعضاء اللجنة من احتياجات خاصة ، وهو بذلك يكمل تدريب الموظفين على نحو تقني أكثر ، وهو ما يقوم به برنامج "مواد وأساليب التدريب على ادارة التعاونيات" التابع لمنظمة العمل الدولية (انظر الفقرة ٥٦ أدناه) . ولم تكن البرامج المقدمة من حركة تعاونية الى أخرى مصدر تكنولوجيا وتمويل وحسب ، بل كانت أيضا مصدر برامج تدريبية ، ولمنظمة العمل الدولية ، من بين الوكالات المتخصصة ، سجل عريق متميز في مجال التدريب والتعليم .

٥٥- وفي هذا السياق تجدر الإشارة الى مجموعة من الحلقات التدريبية الوطنية المعنية بسياسات ومعايير التدريب التعاوني في بلدان آسيوية مختارة ، قامت منظمة العمل الدولية بتنظيمها ومولتها حكومة النرويج (انظر ILO/NOR/81/RAS/31 ، ص ٤) . وتشكل هذه المجموعة من الحلقات التدريبية متابعة للندوة الاقليمية المتعلقة بالموضوع ذاته التي عقدت في شيانغماي ، تايلند ، في عام ١٩٧٩ ، ورثي أن من المستصوب استعراض نتائج وتوصيات ندوة شيانغماي . وتشمل هذه النتائج والتوصيات ، فيما تشمل ، الدراسات الاستقصائية المتعلقة باليد العاملة ، وشروط العمالة وتنمية القدرات ، وتوصية بأن تقوم الحكومة في كل بلد باعتماد سياسة ترمي الى نقل المهام ذات الصلة بالتدريب من الوكالات الحكومية الى الحركة التعاونية . وبعد ذلك عقدت حلقات تدريبية وطنية في اندونيسيا وتايلند وسري لانكا والهند في اواخر عام ١٩٨١ ومطلع عام ١٩٨٢ وفي نهاية شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، عقدت في بنغلاديش الحلقة العاشرة من سلسلة الحلقات التدريبية الوطنية هذه .

٥٦- ومشروع مواد وأساليب التدريب على إدارة التعاونيات هو من البرامج التدريبية الهامة لمنظمة العمل الدولية . وقرب نهاية عام ١٩٨٦ ، في ختام المرحلة الحالية لهذا المشروع ، سيكون قد انتج مجموعات كاملة من مواد التدريب على إدارة التعاونيات الاستهلاكية والتعاونيات الزراعية . وقد بدأ انتاج مواد التدريب لموظفي التعاونيات الصناعية أو العمالية على نطاق متواضع . ويجري حاليا تحديد ما لتعاونيات مصائد الاسماك من احتياجات تدريبية . ونتيجة اتباع "نهج تسويقي" نشط ، استخدمت مواد المشروع ووزعت وكيفت وترجمت في عدة بلدان .

تاسعا- الصعوبات التي تواجهها البلدان
في انشاء وتطوير التعاونيات
والخبرات المكتسبة في تذليل
هذه الصعوبات

٥٧- من الصعوبات التي ذكرتها تعاونيات وحكومات كثيرة أنها تواجه في مجال انشاء التعاونيات وتطويرها النقص في عدد موظفي الادارة ذوي الكفاءة . ومن المسلم به بوجه عام أن هذا النقص قد أعاق انشاء التعاونيات ، ومن المرجح أن يتردى الوضع ، إذ يتعين أن تصبح التعاونيات أكفأ اذا أريد لها الاستمرار . وهناك أسلوب شائع في معالجة هذه المشكلة يتمثل في زيادة عدد برامج التدريب ورفع مستواها . وينمى تشريع أُسْتُن في مصر مؤخرا على انشاء صندوق خاص للتدريب في مجال التعاونيات . وتخصم نصف الاموال لتوفير التدريب على الصعيد المحلي فيما يخص الباقي للتدريب على الصعيد الوطني . وفي باكستان ، دفع النقص الشديد في عدد الموظفين الاداريين المدربين كلية التدريب في مجال التعاونيات في فيمل آباد ، في اقليم البنجاب ، الى تقديم التدريب لمديرين في تعاونيات ، فضلا عن تقديم برامج تدريب أثناء الخدمة تشمل التدريب الفني وتعليم المبادئ التعاونية . ومن المفيد للحركات التعاونية أن تنظر في هذه المشكلة التي تعاني منها جميع التعاونيات تقريبا ، وتقترح سبلا لمعالجتها على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية .

٥٨- والامية المنتشرة على نطاق واسع هي أيضا حائل كبير دون إنشاء التعاونيات وتشغيلها . إن الاتحاد الدولي لعمال المزارع والزراعة وما يشمل بذلك من قطاعات ، وهو منظمة دولية غير حكومية مختصة بالنهوض بفقراء الفلاحين والمزارعين ، قد بسّط الكثير لتنظيم فقراء الريف في تعاونيات واتحادات لنقابات العمال . ويفتقر الفلاحون الاميون عامة ، وهم عادة أفقر الفلاحين ، الى المهارات المعرفية والثقة بالذات

اللازمة لتنظيم التعاونية . وإذا ما انضموا الى احدى التعاونيات ، فكثيرا ما يخضعون بلا داع لتأثير من هم أحسن منهم حالا من المزارعين . وفي نيكاراغوا ، جعل انخفاض مستوى التعليم بين أعضاء التعاونيات من الصعب تحسين نوعية الادارة والتنظيم الذاتي .

٥٩- وتؤدي أحيانا بعض سياسات وبرامج الحكومات لمساعدة التعاونيات الى اثقال كاهل التعاونيات بالاعباء بدلا من افادتها . ففي السلفادور ، مثلا ، توزع المعونات على التعاونيات على أساس الاتجاهات السياسية . وليس ذلك بنادر في بلدان ، تنزع تعاونياتها الى الارتباط بالاحزاب السياسية المختلفة . وفي بلدان معينة ، أدت كثرة التغيرات في السياسة العامة تجاه التعاونيات الى خلق التباس بشأن حقيقة نوايا الحكومة تجاه الحركة التعاونية ويرجح أن تشتد هذه الصعوبة مع قيام الحكومات باعادة تقييم الدور الذي ينبغي ان تؤديه في مساعدة التعاونيات . وفي حين ينبغي أن تتجاوب سياسة الحكومة مع الظروف المتغيرة في دنيا التعاونيات ، فإنه ينبغي لها أن تتحاشى كثرة التغير والتغييرات البعيدة المدى التي قد تذل بالسير المنظم للتغيرات في هذه الحركة . وهناك صعوبة أخرى تنتج في كثير من الاحيان عن عدم وجود قانون للتعاونيات محدد بوضوح ويؤدي ذلك الى خلق جو غير مؤات لتنظيم التعاونيات ونموها . ومن طرق تغيير هذا الوضع إصلاح القوانين القائمة التي تنظم التعاونيات . وفي هذا السياق تجدر ملاحظة أن عددا من الحكومات طلب الاستعانة بخدمات البرنامج التعاوني التابع لمنظمة العمل الدولية ، في صياغة قوانين تعاونية أفضل . ومنذ عام ١٩٨١ ، أوفدت منظمة العمل الدولية بعثات لهذا الغرض الى كل من بوتسوانا وبوروندي وتوغو ورواندا ومالي ومدغشقر والنيجر وهايتي واليونان .

٦٠- والافتقار الى رأس المال مشكلة مستعصية ، وكثيرا ما تحد من نطاق الانشطة التعاونية . والتعاونيات ، بمقدار ما تشترك في الصناعات الكثيفة رأس المال ، كتحضير الاغذية والصناعات التمويلية تحتاج الى أن تمتد بشكل مزيد برأس المال لمواصلة أعمالها . ويشير ذلك مشكلة في معظم البلدان ، لانه لا سبيل الى نفاذ التعاونيات الى أسواق الاموال العتيقة ، كما انه ليس من غير المألوف ألا تنظر المصارف التجارية العادية بعين العطف الى ما لها من احتياجات . وعلى ضوء الصعوبات التي تواجهها التعاونيات في الحصول على رأس المال ، يمكن ، في ظل ظروف معينة ، أن تقدم الحكومات هذا التمويل . وإذا لم تفعل ، فينبغي لها أن تتعاون مع الحركة التعاونية في النظر في أساليب جديدة مبتكرة لتكوين رأس المال ، بما في ذلك إنشاء مصارف خاصة لتطوير التعاونيات الصناعية ، أو ما شابه من مؤسسات .

٦١- وتشكل القلاقل المدنية أو الحرب في افريقيا والشرق الاوسط وآسيا وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية عوائق خطيرة في سبيل التنمية . ولا تسبب هذه المنازعات خسائر جسيمة في الارواح البشرية وحسب ، بل لقد حوّلت أيضا مبالغ ضخمة عن سبيل عملية التنمية . وفي أجزاء كثيرة من افريقيا ، يمكن أن تعزى المجاعة وضعف الانتاج الزراعي أصا إلى الاضطرابات المدنية أكثر مما تعزى إلى الاحوال المناخية غير المؤاتية . وحيثما استمرت هذه الاضطرابات ، فلا بد من أن يكون لها أثر سلبي على الحركة التعاونية . إذ لا يمكن للناس مواصلة حركة تعاونية أو المحافظة على مظاهر الحياة الطبيعية وسط اضطرابات مدنية وعسكرية .

عاشرا - التقدم المحرز في مجال تعزيز أنشطة التعامل المباشر بين حركة وأخرى

٦٢- إن فكرة تقديم المساعدة عبر الحدود الوطنية من حركة تعاونية راسخة إلى حركة شقيقة ، دون وسطاء حكوميين أو رسميين غيرهم ، ليست فكرة جديدة . فالانطلاق التعاونية تنطوي على مثل هذا الالتزام ، كما أن المبادئ التعاونية بالصيغة الجديدة التي صاغها بها الحلف التعاوني الدولي في عام ١٩٦٦ ، تدعم التعاضد فيما بين التعاونيات بجميع أنواعها وعلى جميع المستويات . ويمكن لنقل الموارد من حركة إلى أخرى أن يكون في شكل معلومات ، أو تكنولوجيا ، أو قوى عاملة ، أو أموال . ويتضمن التعاون بين الشمال والجنوب في العادة دعما من البلدان المتقدمة النمو للتعاونيات في البلدان النامية . وتزداد احتمالات تقديم المساعدة من بعض بلدان الجنوب مع ازدياد نضوج الحركات التعاونية في البلدان النامية وحصولها على موارد وخبرات إضافية إلى بعضها الآخر .

٦٣- وإذا كانت فكرة تقديم الدعم من حركة إلى أخرى فكرة مثابطة في الايديولوجيات التعاونية ، فإن السياق السياسي الذي تُبحث فيه الآن قد تغير تغيرا كبيرا . وبعد بضعة عقود شهدت تقديم الدعم من حكومات البلدان المتقدمة النمو لتعزيز الحركات التعاونية في البلدان النامية ، لا تبعث النتائج بعد الرضا الكامل . وعلى الرغم من انجاز الكثير في ظل هذا الشكل من أشكال المساعدة ، هناك شعورا سائدا بأنه يمكن انجاز ما هو أكثر بالموارد التي تقدم .

٦٤- ومن هذا المنطلق لابتكار طرق أكثر فعالية لمساعدة التعاونيات ، نما الاهتمام ببرامج التعامل المباشر بين حركة وأخرى . ويستهدف هذا النموذج تغيير دور الحكومات

من دور للإدارة إلى دور للرعاية . ففي البلدان المثلثية لا تزال الحكومات تحتفظ بحق الموافقة على المشروع . وكلما كان حجم المشروع أكبر ، اجتلب اهتمام الحكومات بتمحيص على نحو أدق . أما في جانب المانحين ، فإن معظم الأموال تأتي من حكومات البلدان المتقدمة النمو على الرغم من أن مبلغا ضئيلا ، وإن يكن غير زهيد ، مما يُقدم من الحركة التعاونية . فمصرف رابو في هولندا يقدم التدريب والمساعدات الأخرى إلى المصارف التعاونية في بلدان نامية مختارة . وتُبدل حاليا جهود متضافرة في حركة التعاونيات الائتمانية لجمع أموال للتشجيع على تطوير الاتحادات الائتمانية في البلدان النامية . وقد أعطيت دفعة جديدة لهذا الاتجاه من خلال المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية وذلك بإنشاء شبكة من مؤسسات التعاون الائتماني في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء .

٦٥ - وهناك اليوم دلائل متزايدة على أن الحكومات والحركات التعاونية في بلدان مانحة وكذلك في بلدان مثلثية مختارة قد أخذت تهتم اهتماما أكبر بتعزيز تنمية التعاونيات في البلدان النامية ، على أساس الاتصال المباشر بين حركة وأخرى . ويقوم المركز التعاوني السويدي ، بدعم من الهيئة الانمائية الدولية السويدية ، بتنسيق المعونة المقدمة إلى الحركات التعاونية في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وكينيا . وفي عام ١٩٨٢ ، قام المركز التعاوني السويدي بتوقيع اتفاق مع الاتحاد التعاوني الزامبي ، قدم المركز بموجبه ما متوسطه ٢٥ مليون كرون سويدي سنويا . ومن الأهداف الهامة لهذه المساعدة تعزيز قدرة الاتحاد التعاوني الزامبي ، لا بوصفه الجهة المثلثية للمساعدة بالنيابة عن الحركة الزامبية فحسب ، بل بوصفه منظمة مركزية فعالة أيضا . وفي كينيا تتحول مشاريع المركز التعاوني السويدي ، لتقديم المساعدة إلى اتحاد كينيا الوطني للمزارعين إلى مساعدات مباشرة من حركة إلى حركة . ومن المرجح أن تدرس البلدان الصناعية الأخرى هذه التطورات .

٦٦ - ولا توجد في الولايات المتحدة الأمريكية أية هيئة مركزية منفذة لتقديم المساعدة التعاونية إلى البلدان النامية . وثمة ست هيئات تعاونية هي الرابطة الوطنية للتعاونيات التجارية ، ورابطة تنمية التعاونيات الزراعية ، ومؤسسة الإسكان التعاوني ، والرابطة التعاونية الوطنية لكهربية الريف ، والمتطوعون في المساعدة التعاونية لما وراء البحار ، والمجلس العالمي للاتحادات التعاونية ، تدير برامجها الخاصة ، التي تُمولها جزئيا وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة . وقد تلقى اتحاد الجمعيات التعاونية للائتمان والادخار في إفريقيا أموالا من أجل مشروع جديد تموله وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة . وتشتمل الأهداف

الرئيسية للمشروع من تقديم مساعدات التدريب والمساعدة على توليد مصادر جديدة للدخل . وقد وافقت مؤسسة الاسكان التعاوني على المشاركة في مشاريع امكانية لذوي الدخل المنخفض مع مؤسسات فرعية تابعة لاتحاد التعاونيات الائتمانية لأمريكا اللاتينية ، في بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس . ومن كندا ، تدعم "جمعية التنمية الدولية للحدائق" تعزيز التعاونيات الزراعية والاتحادات الائتمانية في المنطقة الجنوبية الغربية من بوركينا فاسو ، بينما يقدم الاتحاد التعاوني الكندي مساعدات الى ما يزيد عن ١٤٠ مشروعا في ٢٧ بلدا في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

٦٧ - ويبدو أن الدعم المقدم مباشرة من حركة الى أخرى يتسم ببعض المميزات المتأصلة . وإذا اتبع هذا النهج على نحو حكيم فإنه يتيح لموارد الحركة التعاونية المانحة ان ترتبط ارتباطا مباشرا بقاعدة موارد الحركة المتلقية . وهذا يتيح الفرصة لاستمرار الدعم ، الذي ينطوي على تبادل الخبرة والافراد ، وتطوير انواع من المشاركة الطويلة الاجل . وهذا يمكن أن يؤدي الى زيادة العلاقات التجارية بين التعاونيات في البلدان المختلفة . أما المعونة المقدمة مباشرة من حركة الى أخرى فتستطيع عندما توجه عبر المنظمات الام أن تفعل الكثير لدعم عملياتها وتعزيز الثقة فيها داخل الحركة التعاونية المحلية .

٦٨ - ولا يمكن للمعونة المقدمة مباشرة من حركة الى أخرى أن تحقق تقدما كبيرا إلا إذا كانت الحركات التعاونية في البلدان المانحة والمتلقية على حد سواء ، وكذلك الحكومات ، على استعداد لدعمها على أساس طويل الاجل . وفي غياب مثل هذا الالتزام ، قد تنضب المساعدة في أوقات المصاعب المالية وتعرض للخطر ما تم انجازه بالفعل . وفي اطار هذه الحدود تجدر الإشارة الى الجهود التي يبذلها الحلف التعاوني الدولي لانشاء فرقة عمل لتكون بمثابة محفل يعمل على تشجيع مزيد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية على تقديم المعونات مباشرة الى الحركات التعاونية .

حادي عشر - التقدم المحرز في تشجيع الانضمام الى عضوية التعاونيات وتعزيز نموها

٦٩ - لم تتوافر حتى الآن الارقام العالمية المستكملة الدقيقة عن نمو عدد التعاونيات وعضويتها ، بيد أنه على العموم يمكن القول بأنه كان هناك اتجاه تصاعدي على مدى السنوات الماضية . فلم تنم التعاونيات من حيث عددها ومجموع عدد أعضائها

فحسب ، بل توسع أيضا نطاق أنشطتها . ففي باكستان كانت هناك زيادة في عدد التعاونيات بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٥ بلغت نسبتها ٧٧ في المائة ، إذ ارتفع مجموع عددها من ٢٢ ٧٧٧ الى ٥٧ ٩٥٠ . وفي الفترة ذاتها ازداد مجموع عدد أعضائها من ٢,٢ من المليون الى ٣,٩ من المليون . وغيانا هي أحد البلدان النامية الأخرى التي تتوافر عنها أرقام ، فقد ارتفع عدد التعاونيات فيها من ١٢ في عام ١٩٤٨ الى ١ ٥٢٢ في عام ١٩٨٦ وبلغ مجموع عدد أعضائها ١٧٥ ٠٠٠ . وقد سجلت في اثيوبيا زيادة هائلة في عدد وأنواع التعاونيات على مدى السنوات العشر الماضية . وبوجه أعم ، يجدر ذكر العمل الفعّال الذي تقوم به الرابطة التعاونية الوطنية لكهرباء المناطق الريفية في توفير الكهرباء والاضاءة الكهربائية لعدة ملايين من الناس في عدد من البلدان النامية .

٧٠ - وقد استمر النمو في حركة الاتحادات الائتمانية بمعدل مذهل . ففي السنوات العشر الماضية ، ارتفع مجموع عدد الاتحادات الائتمانية الاعضاء في المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية الى أكثر من الضعف . كما ارتفع عدد الاعضاء في البلدان النامية من ٢,٧ من المليون في عام ١٩٧٥ الى ما يقرب من ٧ ملايين في نهاية عام ١٩٨٥ . كما شهدت تعاونيات الانتاج الصناعي انتعاشا على مدى العقد الماضي . وقد أنشئ الكثير من هذه التعاونيات في ايطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة . ومما يساعد على حفز النمو في القطاع التعاوني النشر الواسع للمعرفة والمعلومات المتعلقة بأنشطة التعاونيات ، لا فيما يتعلق بإنجازاتها فحسب بل بأوجه القصور فيها أيضا . ويمكن تحقيق ذلك الى حد بعيد عن طريق البرامج التثقيفية التي تفتح الاذهان على مبادئ الحركة التعاونية وفوائدها في مختلف قطاعات الاقتصاد . وينبغي إكمال هذه البرامج التثقيفية بالانخبار والمعلومات من وسائل الاعلام ، التي لها تأثير كبير في تشكيل الرأي العام . وبقدر الامكان ، ينبغي أن تنبع الأنشطة الترويجية من الحركة التعاونية ولا تعتمد على الخدمات الاعلامية الحكومية .

ثاني عشر - النتائج

٧١ - على أساس هذا الاستعراض والتحليل ، قد ترى الدول الاعضاء ما يلي :

(١) أن تعزز التزامها بدعم التعاونيات بما يتماشى مع ضرورة المحافظة على استقلال هذه المنظمات وطابعها الديمقراطي . وهذا من شأنه أن يعزز قدرتها على المساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ؛

(ب) أن تعزز دور المنظمات التعاونية الزراعية والادخارية والحرفية اليدوية وغيرها من المنظمات التعاونية في انتاج الاغذية وتسويقها واستهلاكها . وينبغي الاخذ بسياسات تشجيع الادخار والاستثمار في القطاع الريفي/الزراعي وتشجيع المزارعين على زيادة الانتاج الغذائي وتحسين شبكات التسويق ؛

(ج) أن تدعم دور المنظمات التعاونية وشبه التعاونية في تعزيز التنمية في المناطق الحضرية ؛

(د) أن تتقصى سبل زيادة مشاركة المرأة والشباب والمعوقين والمسنين في التعاونيات ؛ واتساقا مع هذا ، ينبغي إيلاء الاهتمام لتشجيع استخدام التعاونيات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ؛

(هـ) أن تشجع اشتراك أفقر الفئات في المجتمع ، وبصفة خاصة الفلاحين المعلمين منهم ، في الأنشطة التعاونية ؛

(و) أن تعيد النظر في دور وأشكال الدعم الحكومي للتعاونيات ، بحيث تصبح عاملا أكثر دينامية واعتمادا على الذات في عملية التنمية ؛

(ز) أن تعزز البرامج التدريبية والتثقيفية بغية تنشيط عمليات التعاونيات ، وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات أعضائها وكفالة زيادة مشاركة أعضائها ؛

(ح) أن تدعم الجهود الرامية الى تعزيز أنشطة التعااضد بين الحركات التعاونية بوصفها خطوة هامة لتعزيز التنمية التعاونية . وتمثل أنشطة التعااضد بين الحركات التعاونية نهجا هاما لتعزيز التعاون فيما بين الحركات التعاونية وزيادة تدفق الموارد والتكنولوجيا الى التعاونيات في البلدان النامية ، كما تفيد هذه الأنشطة بوصفها أملاوبا نافعا لادارة المشاريع . وقد ترغب الحكومات في النظر ، لدى تخصيصها للمساعدات الانمائية الخارجية للمنظمات الوطنية والدولية ، في توجيه نسبة أكبر من هذه المساعدات الى أنشطة التعااضد بين الحركات التعاونية ؛

(ط) أن تشجع البرامج التثقيفية والاعلامية التي تهدف الى زيادة الوعي العام بالتعاونيات والدور الذي يمكن أن تقوم به في قطاعات الزراعة والامكان والائتمان والمصارف ومصادر الاسماك والصناعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

الحواشي

"Contribution of co-operatives to regional development : report (١)
submitted by the Committee on Regional Policy and Regional Planning of the
European Parliament" (مساهمة التعاونيات في التنمية الاقليمية : تقرير مقدم من
اللجنة المعنية بالسياسة الاقليمية والتخطيط الاقليمي بالبرلمان الاوروبي)
. (DOC.A2-51/86, May 1986)

G. N. Lamming, Women in Agricultural Co-operatives Constraints (٢)
Participation and Limitation to Full (دور المرأة في التعاونيات الزراعية :
القيود والحدود على المشاركة الكاملة (روما ، منظمة الامم المتحدة للاغذية
والزراعة ، ١٩٨٣ ، ص ١ (من النص الانكليزي)).

Co-operatives of Disabled Persons : A Guide for Promotion and (٣)
Organization ، (تعاونيات المعوقين : دليل لتعزيزها وتنظيمها) اعدده يوهان
غوندموندسون ومادر عن اللجنة المشتركة لتشجيع مساعدة التعاونيات ومركز التنمية
الاجتماعية والشؤون الانسانية بالامانة العامة للامم المتحدة . وقد مؤلت هذه
الدراسة من صندوق الامم المتحدة الاستثماري للسنة الدولية للمعوقين في إطار عقد
الامم المتحدة للمعوقين ، ١٩٨٣ - ١٩٩٣ . ونشرت بالانكليزية ومستوفر قريبا بالاسبانية
والايطالية والعربية والفرنسية .

Co-operatives of Dissbled Persons ... (٤)
(تعاونيات المعوقين ... ،
الصفحة ١٩ (من النص الانكليزي)).
